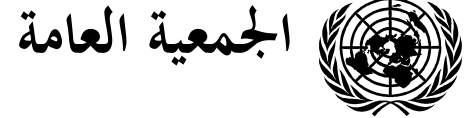


Distr.: Limited
28 October 2002
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٨٧ (و) من جدول الأعمال

البيئة والتنمية المستدامة: مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

فتزويلا*: مشروع قرار

تعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد المبادئ والالتزامات المكرسة في إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية^(١)،
والمبادئ المتضمنة في إعلان بربادوس^(٢)، وبرنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية
الصغيرة النامية^(٣)، فضلا عن الإعلانات والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة،
وإذ تشير إلى الإعلان^(٤) ووثيقة الاستعراض^(٤) اللذين اعتمدهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية والعشرين،

* نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) انظر القرار د-٢٢/٢٢، المرفق.

وإذ تضع في الاعتبار جميع القرارات الأخرى ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة، بما فيها القراران ٢٢٥/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢٠٣/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،

وإذ ترحب بإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٥) وخطة تنفيذ جوهانسبرغ^(٦) اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وبوجه خاص الفصلان الرابع والسابع من خطة التنفيذ،

وإذ تعيد تأكيد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(٧)، وإذ تؤكد على الطابع الأساسي للاتفاقية،

وإذ تدرك أن المشاكل المتعلقة بحيز المحيطات هي مشاكل مترابطة ترابطا وثيقا وتلزم دراستها ككل،

وإذ تشير إلى اتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى^(٨) الموقعة في كارتاخينا دي إندياس، كولومبيا، في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٣، والتي تتضمن تعريفا لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى التي يشكل البحر الكاريبي جزءا منها،

وإذ ترحب باعتماد البروتوكول المتعلق بالتلوث من المصادر والأنشطة البرية^(٩) الملحق باتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، في أوروبا، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩،

وإذ ترحب أيضا ببدء نفاذ البروتوكول المتعلق بالمناطق والحياة البرية المشمولة بحماية خاصة^(٩) الملحق باتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، وذلك في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠،

وإذ تشير إلى الأعمال ذات الصلة التي اضطلعت بها المنظمة البحرية الدولية،

(٥) A/CONF.199/20، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق.

(٦) نفس المرجع، القرار الثاني، المرفق.

(٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.V.10.

(٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٠٦، الرقم ٢٥٩٧٤.

(٩) انظر www.cep.unep.org/law.

وإذ ترى أن منطقة البحر الكاريبي تشمل عددا كبيرا من الدول والبلدان والأقاليم، ومعظمها من البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية المهشة إيكولوجيا، والضعيفة من الناحية الهيكلية، والعرضة للأذى من الناحية الاقتصادية، والتي تتأثر أيضا بجملة أمور، منها قدرتها المحدودة، وقواعد مواردها الضيقة، وحاجتها إلى الموارد المالية، ومستويات الفقر العالية فيها وما ينشأ عن ذلك من مشاكل اجتماعية، فضلا عن التحديات والفرص الناتجة عن العولمة وتحرير التجارة،

وإذ تسلم بأن البحر الكاريبي يتميز بتنوع إحيائي فريد ونظام إيكولوجي هش للغاية،

وإذ تؤكد على أن بلدان منطقة البحر الكاريبي معرضة تعرضا كبيرا للأذى نتيجة لتغير المناخ وتقلبه، والظواهر المرتبطة بذلك مثل ارتفاع منسوب مياه البحر، وظاهرة "إلنيو"، وازدياد تواتر وشدة الكوارث الطبيعية بسبب الأعاصير والفيضانات والجفاف، وأن هذه البلدان معرضة أيضا للكوارث الطبيعية مثل تلك الكوارث التي تسببها البراكين والموجات الزلزالية والزلازل،

وإذ تؤكد أهمية العمل المتواصل للفريق الذي أنشأته فرقة العمل للحد من الكوارث الطبيعية،

وإذ تضع في اعتبارها الاعتماد الكبير لمعظم الاقتصادات الكاريبية على مناطقها الساحلية، وكذلك على البيئة البحرية بصفة عامة، لتحقيق احتياجاتها وأهدافها في مجال التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بعملية التوقعات البيئية في منطقة البحر الكاريبي التي يضطلع بها حاليا برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإذ ترحب بالدعم الذي يوفره برنامج البيئة في منطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تنفيذ هذه العملية،

وإذ تعترف بأن الاستخدام المكثف للبحر الكاريبي في النقل البحري، فضلا عن العدد الكبير والطابع المتداخل للمناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية حيث تمارس بلدان منطقة البحر الكاريبي حقوقها وواجباتها بموجب القانون الدولي، أمور تعيق الإدارة الفعالة للموارد،

وإذ تلاحظ مشكلة التلوث البحري الناتج عن عدة أسباب، منها المصادر البرية والتهديد المتواصل الذي يسببه التلوث الناجم عن النفايات التي تلقي بها السفن والمجاري، فضلا عن إطلاق مواد خطيرة وضارة نتيجة الحوادث في منطقة البحر الكاريبي،

وإذ **تخطط علما** بقراري المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية GC(44)/RES/17 المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والقرار GC(46)RES/9 المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن النقل الآمن للمواد المشعة^(١٠)،

وإذ **تدرك** التنوع والتفاعل الدينامي والتنافس فيما بين الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية من أجل استخدام المناطق الساحلية والبيئة البحرية ومواردها،

وإذ **تدرك أيضا** ما تبذله بلدان منطقة البحر الكاريبي من جهود لكي تعالج بصفة أشمل القضايا القطاعية المتصلة بإدارة منطقة البحر الكاريبي، وتشجع بالتالي على اتخاذ نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة، من خلال جهد تعاوني إقليمي بين بلدان منطقة البحر الكاريبي،

وإذ **تلاحظ** الجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الكاريبي، في إطار رابطة الدول الكاريبية، لاكتساب مزيد من التأييد لمفهوم البحر الكاريبي باعتباره منطقة ذات أهمية خاصة، في سياق التنمية المستدامة ووفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(١١) ذات الصلة،

وإذ **توحيب** بالقرار الذي اتخذته رابطة الدول الكاريبية بإنشاء فريق عامل من الخبراء كي يواصل المضي قدما في تنفيذ القرار، عن طريق جملة أمور منها إعداد تقرير في،

وإذ **تدرك** أهمية منطقة البحر الكاريبي للأجيال الحالية والمقبلة، وللتراث، ودوام الرفاهية الاقتصادية للشعب الذي يعيش في المنطقة واستمرار سبل رزقه، والحاجة الملحة إلى أن تتخذ بلدان المنطقة الخطوات الملائمة للمحافظة عليها وحمايتها بدعم من المجتمع الدولي،

١ - **تعترف** بأهمية اعتماد نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة؛

٢ - **تشجع** مواصلة تعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة، وفقا للتوصيات الواردة في القرار ٢٢٥/٥٤، وكذلك لأحكام جدول أعمال القرن ٢١^(١١)، وبرنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٢)،

(١٠) انظر: الوكالة الدولية للطاقة الذرية، القرارات والمقررات الأخرى للمؤتمر العام، الدورة العادية الرابعة والأربعون، ١٨-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (GC(44)RES/DEC(2000)).

(١١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: **القرارات التي اتخذها المؤتمر**، القرار ١، المرفق الثاني.

ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة^(٤)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٥) وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٦) وعمل لجنة التنمية المستدامة ووفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(٧)؛

٣ - تشجع أيضاً بلدان منطقة البحر الكاريبي على مواصلة بذل الجهود لزيادة تطوير نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة، وتشجعها في هذا الصدد، على مواصلة تطوير التعاون الإقليمي في إدارة شؤونها المتعلقة بالمحيط في سياق التنمية المستدامة، بغية معالجة قضايا من قبيل التلوث الناتج عن مصادر برية، والتلوث الناجم عن السفن، فضلاً عن التنوع والتفاعل الدينامي والتنافس فيما بين الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية من أجل استخدام المناطق الساحلية والبيئة البحرية ومواردها؛

٤ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم جهود الفريق العامل التابع لرابطة دول منطقة البحر الكاريبي بغية مواصلة تنفيذ القرار ٢٠٣/٥٥، وتدعو الرابطة إلى تقديم تقرير عما تحرزه من تقدم إلى الأمين العام، للنظر فيه في دورة الجمعية العامة التاسعة والخمسين، في عام ٢٠٠٤؛

٥ - تهيب بمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يقدموا المساعدة لبلدان منطقة البحر الكاريبي ومنظمتها الإقليمية في ما تبذله من جهود لحماية البحر الكاريبي من التدهور نتيجة للتلوث الناجم عن السفن، ولا سيما من جراء إطلاق الزيوت والمواد الضارة الأخرى بصورة غير قانونية، ونتيجة إغراق النفايات الخطرة بصورة غير قانونية أو إطلاقها بسبب الحوادث، ومن بينها المواد المشعة والنفايات النووية والمواد الكيميائية الخطيرة، مما يشكل انتهاكا للقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة، فضلاً عن التلوث الناجم عن الأنشطة البرية؛

٦ - تهيب كذلك بجميع الدول المعنية أن تتخذ التدابير الضرورية لإنفاذ ودعم تنفيذ البروتوكول المتعلق بالتلوث من المصادر والأنشطة البرية^(٩)، وذلك لحماية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي من التلوث والتدهور الناجمين عن المصادر البرية؛

٧ - تهيب بجميع الدول أن تصبح أطرافاً متعاقدة في الاتفاقات الدولية ذات الصلة لتعزيز حماية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي من التدهور والتلوث الناجمين عن السفن؛

٨ - تدعو المنظمات الحكومية الدولية في منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة جهودها من أجل مساعدة بلدان منطقة البحر الكاريبي على الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة وعلى تنفيذها تنفيذاً فعالاً؛

٩ - **تهيب** بالمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية متعددة الأطراف، بما فيها مرفق البيئة العالمية في إطار ولايته، أن يدعموا بنشاط النهج المذكور أعلاه؛

١٠ - **تهيب أيضا** بالدول الأعضاء أن تعمل، على سبيل الأولوية، على تحسين قدراتها على الاستجابة لحالات الطوارئ واحتواء الأضرار البيئية، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي، في حالة الكوارث الطبيعية أو وقوع الحوادث بكافة أشكالها فيما يتصل بالملاحة البحرية؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في دورتها السابعة والخمسين، في إطار البند الفرعي المعنون "مواصلة تنفيذ برامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية" من البند المعنون "البيئة والتنمية المستدامة"، على أن يضع في الاعتبار الآراء التي تعرب عنها المنظمات الإقليمية ذات الصلة.